

الصوان، بديعة خالد علي، و المشاقبة، عاهد مسلم أبو ذيب.
(٢٠٢٤). أثر الإعلام الرقمي في تغيير سرديّة الإعلام
الأجنبي تجاه حرب غزة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (رسالة ماجستير غير
منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/155491>



إعداد

محمد خالد الدباس

أولاً: تحليل المنهج البحثي المعتمد

هذه الدراسة (أثر الإعلام الرقمي في تغيير سردية الإعلام الأجنبي تجاه حرب غزة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، رسالة ماجستير بجامعة آل البيت، ٢٠٢٤) تضع سؤالاً طموحاً: هل أسهم الإعلام الرقمي فعلياً في تغيير سردية الإعلام الأجنبي؟ المنهج المعلن هو “تصميم سببي” يختبر أثر المتغير المستقل (الإعلام الرقمي) على المتغير التابع (سردية الإعلام الأجنبي). لكن ما تُنجزه الدراسة عملياً هو مسح وصفي-استطلاعي لعينة من العاملين في الحقول الإعلامية العربية (صحفيون، عاملون في الوسائل المكتوبة والمرئية والمسموعة وغيرها)، مع تحليل وصفي وبعض الانحدار المتعدد. هنا تظهر أول فجوة منهجية: أداة القياس الرئيسية هي إدراكات المستجيبين العرب لما يجري في السردية الأجنبية، لا قياس مباشر لتلك السردية عبر تحليل محتوى مُمنهج لمخرجات الإعلام الأجنبي. وعليه، فالاستدلال السببي على “تغيير السردية الأجنبية” يظل استدلالاً غير مباشر قائماً على تصورات فئة مهنية عربية، لا على قياسات موضوعية لتغيرات في الخطاب الأجنبي نفسه.

من حيث العينة والأداة: الحجم مقبول لوصف اتجاهات مهنية (نحو ٢٣٦ مشاركاً) مع تنوع قطاعي، لكن العينة

ملاءمة/قصدية وليست احتمالية، ما يحد من قابلية التعميم خارج مجتمع الإعلاميين العرب الأكثر انخراطاً بالقضية. كما أن

توثيق الصدق والثبات اقتصر على التحكيم الخبروي لثلاثة أكاديميين، من دون عرض معاملات ثبات (مثل كرونباخ ألفا) أو

تحليل عاملي يؤكد البناءات الكامنة للمحاور السبعة (رأي عام، تأثير على التغطية التقليدية، المصادر والمصداقية، التفاعل،

الأثر السياسي والإنساني، التعليم والتوعية). هذا يترك أسئلة مفتوحة حول صلاحية المقاييس واندماج البنود وغياب فحص

تحيزات الأداة.

على مستوى تشغيل المتغيرات، يُعرّف “الإعلام الرقمي” عملياً عبر مؤشرات استخدام منصات بعينها (X/تويتر سابقاً، فيسبوك، إنستغرام، تليغرام) وساعات المتابعة والتفاعل مع مؤثرين وبث مباشر. أما “تغيير السردية الأجنبية” فتقاس عبر بنود إدراكية: هل غيّر الإعلام الرقمي الرأي العام العالمي؟ هل أثر في السياسات الخارجية؟ هل زاد الثقة بمصادر بعينها؟ إلخ. هذا تشغيل غير مباشر للمتغير التابع، ويخلط بين ثلاثة مستويات مختلفة: الرأي العام العالمي، السياسات الحكومية، وخطاب المؤسسات الإعلامية الأجنبية. الخلط بين المستويات يضعف الخصوصية المفاهيمية: تغيير السردية الإعلامية شيء، وتغيير مواقف الجماهير أو السياسات شيء آخر.



في التحليل الإحصائي، اعتمدت الدراسة على أدوات وصفية (نسب ورسوم) مع إشارة إلى استخدام انحدار متعدد لعزل أثر المتغيرات المشتركة، لكنها لا تعرض معاملات تقدير، أخطاء معيارية، دلالة إحصائية، أو فحوص المتانة وافتراضات النموذج (متعدد الترابط، تجانس التباين، إلخ). كما أن إجراء التحليل عبر Excel/Google Forms مقبول مبدئياً لوصف البيانات، لكنه ليس الأمثل لتحليل سببي أو نمذجة انحدارات موثوقة. والأهم: التصميم مقطعي في لحظة زمنية، ما يجعله عرضة لتحيز المصدر المشترك ولا يسمح باستدلال سببي زمني (لا نعرف ما إذا كان استخدام المنصات سبق تغيير المواقف أو العكس).

مع ذلك، النتائج تُقدّم لوحة دلالية قوية عن بيئة الممارسة الإعلامية العربية خلال الحرب. تظهر تعبئة رقمية كثيفة: معظم المشاركين يعتمدون على المنصات للحصول على أخبار غزة يومياً ولساعات معتبرة، مع بروز البث المباشر ومحتوى “شهود العيان” كمصدر يمنح إحساساً عالياً بالأصالة. هذا ينسجم مع “اختصار مسافة الوساطة” في البيئات الرقمية: كلما قلّ عدد الوسطاء، ارتفعت “استدلالات الأصالة” لدى الجمهور. لكن الدراسة ذاتها ترصد الوعي بمخاطر متلازمة السرعة/المصادقية: غالبية معتبرة ترى أن الإعلام الرقمي يسهّل أيضاً تداول الأخبار المضلّة/المزيّفة. هذه الملاحظة مهمة لأنها تُقوّض جزئياً الحجة الضمنية بأن زيادة الاعتماد تعني زيادة مطّردة في الدقة؛ الاعتماد قد يعني أيضاً تضخيماً للتحيز التأكيدي وفقاً لشبكات المتابعة.



في علاقة الرقمي بالتقليدي، ترصد الدراسة إدراكاً واسعاً بأن المنصات الرقمية فرضت على الإعلام التقليدي جوانب تغطية بعينها وأسرعت إيقاعه، وأن مواقع تقليدية باتت تستند إلى مقاطع وصور انتشرت رقمياً. هذا منطقي من حيث ديناميات “الترند” وتغول المنصات على جداول الأعمال التحريرية. لكن تصنيف “الجزيرة” مثلاً كـ “مصدر رقمي” يربك الفصل التحليلي بين الرقمي والتقليدي، لأن الجزيرة كيان هجين (قناة تبث تلفزيونياً وتمتلك حضوراً رقمياً قوياً). مثل هذا الخلط التصنيفي قد يقود إلى تضخيم أثر “الرقمي” وهو في الحقيقة أثر علامة مؤسسية عابرة للوسائط.



أما محور المصداقية والمصادر، فتبيّن النتائج ارتفاع الثقة بمنصات/حسابات بعينها (X/تويتر سابقاً، قنوات إخبارية عربية وعلى رأسها الجزيرة، وصحفيون مستقلون داخل غزة). تفسيرياً، يجتمع هنا عاملان: ندرة الوصول الميداني الدولي مقابل وفرة المحتوى المحلي الخام، وثقافة عدم الثقة بإطارات التغطية الغربية التي يُنظر إليها كمنحازة. الدراسة تؤثّق إدراك الانحياز الغربي من خلال أمثلة لغوية/إطارية، وهو يتسق مع أدبيات الإطارات والخبرنة التي طالما لاحظت فروق التسمية والتمثيل. غير أن هذا يبقى “إدراكاً ذاتياً” لا “قياساً محتوى-ياً”؛ ولتعزيز الحجة، كانت هناك حاجة إلى تحليل نصي مقارنة قبل/بعد (أكتوبر ٢٠٢٣) في منافذ عربية رئيسة لقياس تغيرات الإطار والسميماء اللغوية.



في الآثار السياسية والإنسانية، تميل الأغلبية الساحقة من العينة إلى الاعتقاد بأن المنصات عززت الوعي العالمي، ودفعت نحو دعم شعبي دولي، وأسهمت إلى حدٍ ما في الضغط الدبلوماسي وتقديم المساعدات. هذه استدلالات معقولة نظرياً عبر سلسلة آلية محتملة: تضخيم مرئي لانتهاكات → تعبئة رأي عام → احتجاجات/حملات مقاطعة → كلفة سياسية داخلية على الحكومات → ضبط خطاب/سياسات. لكن الدراسة لا تربط هذه السلسلة ببيانات خارجية (سلاسل زمنية لسياسات حكومية، استطلاعات رأي دولية، سجلات مساعدات، أنماط تصويت برلمانية) كي تفصل التأثير الرقمي عن العوامل البنوية والجيوسياسية. وهنا يظهر مجدداً مأزق السببية: نتائج الدراسة أقرب إلى “شهادة خبراء ممارسين” عن بيئة تأثير إدراكي، لا برهان سببي على تغيير سياسات أو سرديات أجنبية.



فإن القيود المنهجية تقلّص من قوّة الاستنتاجات: عينة غير احتمالية منحازة للمنخرطين أصلاً، تشغيل غير مباشر للمتغير التابع لا يقيس السردية الأجنبية مباشرة، تصميم مقطعي لا يسمح بإثبات التسلسل الزمني، غياب مؤشرات ثبات وخصائص قياسية للأداة، غياب نماذج تُظهر حجم الأثر المعياري ومعاملاته، ومشكلة الخلط بين مستويات التحليل (خطاب إعلامي/ رأي عام/ سياسات). حتى حين يُذكر الانحدار المتعدد، تظل الحاجة لعرض النماذج والموجهات والتحكم في المتغيرات الديموغرافية/المهنية قائمة.



ما الذي كان سيجعل الحجة أقوى؟ ثلاثة مسارات تكاملية: أولاً، تحليل محتوى آلي/يدوي مقارنة لوسائل إعلام غربية كبرى قبل/بعد اندلاع الحرب لقياس تغير الأطر واللغة والتمثيل البصري، مقروناً بتحليل ربط سببي بالأحداث الرقمية (قمم الترند، ذروات البث المباشر). ثانياً، توسيع مجتمع الدراسة إلى عينات عابرة للثقافات (جماهير أجنبية وصحفيون غربيون) مع تصميم طولي أو لوحة زمنية تُظهر تغير الرأي بمرور الوقت وعلاقته بالتعرّض الرقمي. ثالثاً، تدعيم الأداة بقياسات موثوقة (تحليل عامل تأكيدي، كرونباخ ألفا، فحوص انحياز الاستجابة) واستخدام برمجيات إحصائية متخصصة، وربط النتائج بمؤشرات خارجية (مساعات، تصويتات، بيانات احتجاجات، سياسات منصات).

آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية

يشهد حقل الإعلام الرقمي عالمياً تحولات بحثية متسارعة تتقاطع فيها التكنولوجيا مع الاقتصاد السياسي للمنصات، وحوكمة البيانات، وتبدلات السلوك الجماهيري. لم يعد السؤال المعرفي مقتصرًا على "كيف تنتشر الرسائل؟" بل تمدد إلى "من يصوغ البنية التحتية التي تحدد ما يُرى وما يُهمّش؟" و"كيف تُدار هذه البنى خوارزمياً ومؤسسياً؟" تشكّل أعمال منظرة مثل "أمناء الإنترنت" لتارلتون جيليسبي حول دور المنصات كوسطاء معياريين للخطاب العام، وإطار "رأسمالية المراقبة" لشوشانا زوبوف حول اقتصاديات تتبّع السلوك وتسييله إعلانياً، خلفية تفسيرية باتت مركزية في الدراسات المعاصرة لفهم تموضع الإعلام الرقمي داخل أنظمة المنصات متعددة الأوجه وما تفرضه من قواعد غير مرئية على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك (Gillespie, 2018; Zuboff, 2019). وقد عمّق تشدد الخصوصية بعد اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات وتحولات تتبع المستخدمين على الهواتف المحمولة من هشاشة نموذج الإعلانات، فدفعت المؤسسات الإعلامية نحو مزيج جديد من الاشتراكات، والتجارة المباشرة، وتكامل البيانات الطرفية الأولى، وهو ما بات يُدرّس من منظور نظم المعلومات كمسألة تصميم بنية بيانات وحوكمة قيمة البيانات عبر سلسلة القيمة الإعلامية

آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية

على مستوى سلوك الجمهور، برزت "تيك توك" الخبر كاتجاه عالمي؛ فالقصير العمودي، والبث المباشر، والوسائط متعددة الحساسات صارت ليست مجرد صيغ عرض بل أدوات للتأطير المعرفي والخطابي. توثق تقارير معهد رويترز للأخبار الرقمية اتساع اعتماد الفئات الشابة على تيك توك وإنستغرام في استهلاك الأخبار وتضاؤل حضور المواقع والتطبيقات الإخبارية المباشرة، مع انتقال البحث عن المعلومات من محركات تقليدية إلى "البحث الاجتماعي"، أي استدعاء المعارف عبر تيارات توصية خوارزمية تغذيها الشبكات والميول (Newman et al., 2023/2024) بالتوازي، تزايد دور القنوات شبه الخاصة مثل واتساب وتلغرام وقنوات البث داخل تطبيقات التراسل، ما يخلق تحديات قياس منهجية نظراً لمحدودية الرؤية البحثية في فضاءات مُعمّاة افتراضياً. هذا التحول يملّي على غرف الأخبار ومنتجي المحتوى إعادة هيكلة المنتج التحريري بوصفه "منتجاً رقمياً" يتطلب تفكيراً بالرحلة الكاملة للمستخدم، وتجريباً منهجياً مستمراً على العناوين والصيغ والزمن الأمثل للنشر، وتكاملاً وثيقاً بين فرق التحرير والتحليل ومنتج المنصة.

آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية

تتقدم المقاربات الحاسوبية المتعددة الوسائط بسرعة لافتة. تطورت تحليلات المحتوى من العينات النصية إلى نماذج تعلم عميق قادرة على التقاط خصائص نصية وصوتية وبصرية متزامنة، مع بروز النماذج اللغوية الكبرى كأدوات ترميز شبه آلية، وتلخيص، واكتشاف مواضيع، وحتى توليد فئات تحليلية جديدة. وفي البيئات متعددة اللغات والمنخفضة الموارد، تعمل فرق على تطوير نماذج عابرة للغات أكثر إنصافاً لبيئات غير إنجليزية طالما عانت فجوات تغطية في الإشراف والتتميط. في الوقت نفسه، يواجه الباحثون "أزمة نفاذ" بسبب تقليص واجهات برمجة تطبيقات المنصات وإيقاف أدوات شفافية محورية مثل CrowdTangle، ما يدفع نحو اعتماد أكبر على تصاميم شبه تجريبية، وتجارب ميدانية مصغرة، وأطر تدقيق خوارزمي غير تداخلي، مع استفادة متزايدة من متطلبات الشفافية والوصول إلى البيانات للباحثين المعتمدين في قانون الخدمات الرقمية الأوروبي ومحاولات أولية لترجمتها إلى نفاذ فعلي خلال ٢٠٢٣-٢٠٢٤. هذه القيود والمنابر التنظيمية تعيد تشكيل أخلاقيات البحث، ومعايير القابلية للتكرار، وحاكميات تخزين البيانات الحساسة، وتدفع إلى اعتماد تقنيات خصوصية مدمجة كالتفاضلية والاتحادية لتقليل المخاطر مع الحفاظ على صلاحية الاستدلال..

آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية

تحت عنوان “اضطراب المعلومات”، تواصل الأدبيات توثيق مفارقة جوهرية: تسهّل المنصات الوصول والتعبئة، كما تسهّل التضليل والتحويل. أظهرت دراسات واسعة أن الأخبار الكاذبة تنتشر أسرع من الصادقة لأسباب تتعلق بجِدّة المحتوى وشحنته العاطفية وهيكل الشبكة، وأن قابلية الأفراد للتصديق تتأثر بالتحزّب المعرفي والإشارات الاجتماعية أكثر من الحقائق المجردة (Vosoughi et al., 2018; Pennycook & Rand, 2019). وبدلاً من الاقتصار على “التصحيح بعد وقوع الضرر”، تتجه موجة حديثة إلى التدخلات الاستباقية “التمنيع المعرفي” عبر “prebunking” المصمم كرسائل قصيرة تشرح أساليب التضليل قبل التعرّض لها، وقد بينت تجارب ميدانية أولية قدرة هذه المقاربات على تحسين كشف المغالطات ولو على نحو محدود السياق. يوازي ذلك مسار ناشئ يدرس أدوات التصحيح التعاوني مثل “ملاحظات المجتمع” بوصفها آلية تعهيد جماعي لتثبيت السياق ومراجعة الادعاءات، مع اهتمام بآثارها غير المقصودة على ثقة المستخدمين وحوافز النشر. وضمن مشهد الذكاء الاصطناعي التوليدي، يتصاعد الاهتمام بالوسائط الاصطناعية العميقة وبنى إثبات الأصل باستخدام معايير منشأ المحتوى مثل C2PA، والممارسات التنظيمية كالمتطلبات الأوروبية في قانون الذكاء الاصطناعي واشتراطات وسم المحتوى، مقابل أدلة تقنية على هشاشة اكتشاف العلامات المائية تحت ضغط التحويلات المتعمدة، ما يفتح جبهة بحث في اقتصاديات “النزاهة الإعلامية” وسلاسل التوريد الإخبارية القابلة للتحقق.

آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية

على صعيد الإعلام في الأزمات والنزاعات، يتطور حقل "معلومات الأزمات" بسرعة باهرة بفضل أدوات التحقق المفتوح المصدر وتقنيات تحديد المواقع الجغرافية وتحليل الظلال والصور بالأقمار الاصطناعية، مع تزايد اعتماد غرف الأخبار ومنظمات حقوق الإنسان على سلاسل تحقق معيارية توثق الأدلة وتؤرشفها ضمن أطر قانونية. خلقت بيئات الفيديو القصير والبث الحي طبقات جديدة من "الأصالة المتصورة" عند الجمهور، لكنها ضاعفت تحديات التلاعب السياقي واقتصاديات الاقتطاع، ما ولّد دراسات تستكشف توازن السرعة/الدقة في غرف الأخبار وكيفية بناء ثقة "معاييرة" تسمح بإبقاء الباب مفتوحاً للمراجعة بلا التضحية بالمصداقية. وتستثمر الفرق الأكاديمية هذه اللحظة في تطوير مصفوفات تقييم تجمع بين مؤشرات الصحة المعلوماتية والعدالة الخوارزمية وسلامة المنصة.

آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية

يتقدم في قلب غرف الأخبار مسار "ذكاء المنتج التحريري" القائم على تكامل التحليلات مع التحرير. لم تعد التجارب العشوائية على العناوين أو التنسيق ترفاً، بل ممارسة يومية تعيد ضبط سياسات النشر. تتسارع أيضاً تطبيقات الذكاء الاصطناعي: من توليد تقارير روتينية كالبيانات المالية والنتائج الرياضية، إلى أدوات مساعدة للصحفي في البحث والاستخلاص والترتيب، إلى واجهات تلخيص للقارئ مدمجة داخل المنتج. وقد دفعت هذه الموجة مؤسسات كبرى إلى إصدار سياسات داخلية تحدد الاستخدامات المقبولة، وإلى تجارب شراكة وترخيص بيانات مع مزودي النماذج، بالتوازي مع نزاعات قانونية كبرى حول الاستخدام العادل للمحتوى الصحفي في تدريب النماذج وقضايا حقوق النشر التي أعادت صياغة علاقة الإعلام بصناعة الذكاء الاصطناعي في ٢٠٢٣-٢٠٢٤. تتسع هنا دائرة بحث الإدارة ونظم المعلومات لأسئلة الحوكمة: أين توضع حواجز الحماية لضمان الشفافية والمساءلة؟ كيف يُوثَّق "نسب" المواد المركبة؟ وما البصمة الأخلاقية لفحوص الجودة الآلية على أعراف التحرير واستقلال القرار الصحفي؟

خلاصة

خلاصة القول إن اتجاهات البحث العالمية في الإعلام الرقمي لم تعد خطية ولا أحادية الاختصاص. هي شبكة من الأسئلة عن الحوكمة الخوارزمية، وعن اقتصاديات المنصة وقيمتها وحدودها، وعن إعادة تعريف المنتج الإخباري كأساس بيانات قابل للتعلّم والضبط، وعن ثقافة جمهور يتحرك بين العام والخاص، وبين المشاركة والإنهاك. ومع تزايد دور الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتشدد التنظيم، وندرة الوصول البحثي، سيقاس التقدم بقدرة الدراسات على ردم فجوات القياس السببي، وتطوير معايير نزاهة قابلة للتطبيق عملياً، وبناء جسور بين علوم الحاسب والاتصال ونظم المعلومات لإنتاج معرفة قابلة للتنفيذ في غرف الأخبار وغرف القرار التنظيمي على السواء. هذه المقاربة التكاملية، المدفوعة بأدلة معيارية ومحكومة بأخلاقيات صلبة، هي ما سيحدد في الأعوام المقبلة قدرة الحقل على الانتقال من تشخيص الظواهر إلى تصميم التدخلات التي تحسّن جودة الفضاء العام وتوازناته الاقتصادية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

